

6938

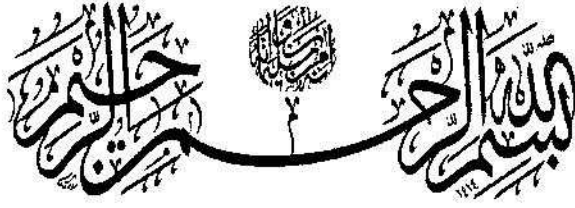
2
ص 1

قاعدة الفراغ
وتطبيقاتها الفقهية

تأليف

أشرف عبد الصاحب حسين الخزعلي

www.ketab.ir



سرشناسه : خزعلي، اشرف عبدالمصاحب حسين، ١٣٥٨ -
عنوان و نام پديدآور : قاعده الفراغ و تطبيقاتها الفقهية/
تأليف اشرف عبدالمصاحب حسين الخزعلي.
مشخصات نشر : قم: انتشارات العطار، ١٤٣٨ ق. = ٢٠١٧ م. = ١٣٩٥ .
مشخصات ظاهري : ٣٣٢ ص.
شابک : ٩٧٨-٦٠٠-٧٢٢٦-٤٤-٥
نوع سند : فهرست نویسی : فیبا
زبان : عربی.
یادداشت : کتابنامه: ص. [٣١٢] - ٣١٩؛ همچنین به صورت زیر نویس.
در صورت قاعده تجاوز و فراغ
موضوع : Tajavoz va feraq formula (Islamic law).
رده بندی گره : ١٦٩٠/١٣٩٥/٣٢٤ / ٥٢
رده بندی دهان : ٢٩٧
شماره کتابشناسی ملی : ٢٥٤٢٧٢٨



منشورات الفراع

AL-FARAG PUBLICATION

al-farag_pub@hotmail.com

اسم الكتاب :

قاعدة الفراغ و تطبيقاتها الفقهية

المؤلف :

اشرف عبدالمصاحب حسين الخزعلي

الناشر : العطار

الطبعة : الأولى ٢٠١٧ م - ١٤٣٨ هـ . ق

عدد الصفحات : ٣٢٢ ص - وزيري

الكمية : ١٠٠٠ نسخة

الترقيم الدولي: ٩٧٨-٦٠٠-٧٢٢٦-٤٤-٥

جميع حقوق الطبع محفوظة

والدي

لم يكن والدي عالماً فذاً، حاملاً تراثاً علمياً من مختلف الصنوف، ولم يكن فيلسوفاً كبيراً، ولم يكن طبيباً ذا اختصاص مشهود، ولم يكن صاحب منصب رفيع، ولم يكن ذا قلم، أو كاتب معروف، ولم يكن إعلامياً بارزاً في ساحة الإعلام، ولم يُقلَّد بأي شيء تحسبه الناس ذا فخر واعتزاز. إنما كان والدي عظيماً بعظمة ما كان يحمله في داخله من حب الحياة وفلسفتها، وعشقها وترجمتها. كان والدي عالماً بعطاءه لي كيفية فهمي للحياة، وتقبل أحوالها. كان والدي فيلسوفاً عندما علمني فلسفة التعايش، وبناء المستقبل. كان والدي طبيباً عندما علمني كيف أداوي جروح الزمن والآم السنين. كان والدي ذا منصب رفيع عندما علمني كيف أكون إنساناً مبرماً، ومقدراً بين الناس. كان والدي صاحب أكبر قلم في التاريخ، حيث علمني كيف أرسم لنفسي حياة كريمة وعزيزة، تتفاخر بها الأجيال. كان والدي إعلامياً من الطراز الأول عندما وقف سنين طويلة مخاطباً الناس: (ها عائلتي أهدى لكم، عشاق أريائها، مناصرو الدين والعقيدة).

هذا هو والدي الذي لم أجد مثله في حياتي، واليه: يا معلمي، وفيلسوفي، وطبيبي، وقائدي، الذي أصبحت:

(بفضلك وبفضل والدي، التي لولاها لما وطأة قدمي عالمي هذا، ولما كنت اليوم أمسكُ بقلم، لأسطرَّ لكم أروع ما عندي من الكلمات، تلك الوالدة الحنونة المعلمة المتكبرة بكبرياء الأمومة) إنساناً. أقدم نفسي: فداء لكم، لأنكم تستحقون أكثر.. لأنَّ عطاءكم أكبر.

أسأله تعالى القادر على إعطاءكم ما تستحقون، أن يكتب لك يا والدي

العزیز: الرحمة والجنة، وأن ينالك شفاعَةُ الأولياء والصالحين. وأن يحفظ لي والدتي: حُرُزاً، وسنداً، وبركةً. إنه سميعُ الدعاء.

ابنكم

أشرف عبد الصاحب حسين

(الخزعلي)

www.ketab.ir

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا
وأشرف الخلق أجمعين أبي القاسم محمد (صل الله عليه وآله) وعلى آله الطيبين
الطاهرين.

تعتبر مسألة (الإفتخار بالحق)، من المسائل الممدوحة والمستحسنة عند جميع
الديان الإلهية، والشرائع السماوية. حيث تقر جميعها وتميل إلى جانب الحق،
وتعطي صوابه كالأحق بالفخر والاعتزاز.

وعليه، فإنهم الإنس والجن في أن يفتخر الفرد الشيعي (بصورة خاصة) أو
المذهب الشيعي (بصورة عامة) بأحقية نهجه العلوي، ومنهجه الجعفري، الذي
رسمت أطره العامة أئمة الهدى وعلماء المذهب (عليهم السلام)، بتأييد السماء،
على لسان صاحب التشريع الإلهي المصطفى محمد بن عبد الله (صلى الله عليه
وآله): «يا علي: شيعتك هم الفائزون يوم القيامة» (١).

(١) قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لعلي (عليه السلام): يا علي: شيعتك هم الفائزون
يوم القيامة، فمن أهان واحداً منهم فقد أهانك، ومن أهانك فقد أهانني، ومن أهانني
أدخله الله نار جهنم خالداً فيها وبئس المصير. يا علي: أنت مني وأنا منك، روحك من
روحي، وطبتك من طبتي، وشيعتك خلقوا من فضل طبتنا، فمن أحبهم فقد أحبنا،
ومن أبغضهم فقد أبغضنا، ومن عاداهم فقد عادانا، ومن ودهم فقد ودنا. يا علي: إن
شيعتك مغفور لهم على ما كان فيهم من ذنوب وعيوب. يا علي: أنا الشفيع لشيعتك غداً
إذا قمت المقام المحمود، فبشرهم بذلك. يا علي: شيعتك شيعه الله، وأنصارك أنصار الله،
وأوليائك أولياء الله وحزبك حزب الله. يا علي: سعد من تولاك، وشقي من عاداك، يا

فمن هنا لا ينبغي لأحدٍ مهما كان، أن يؤاخذ من يرى نفسه هو الحق؛ لأنه يقع في دائرة التساؤل والاستهجان، من قبل جميع الأديان الإلهية والشرائع السماوية ﴿وَقَفُّوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾^(١). على أي حال.

بعد أن اكتسبت الشيعة الإمامية تأييدها ومشروعيتها من قبل صاحب الرسالة السماوية الخاتمة محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وآله)، بدأت بالافتخار والاعتزاز، ولا زالت تفتخر: بأن مصادر علومهم ومنبع أسرارهم هم أهل بيت الرسالة المحمدية (عليهم أفضل الصلاة والسلام)، وورثة علمه، الذين عندهم من الأثر الصحيح ما يسجده في غيرهم، بل هو الصدوق اليقين، والحق الإلهي المين، وذلك بأخذهم اليوم من صاحب الرسالة الإلهية والخاتمة لجميع ما أنزل الله (عز وجل) من شرائع ورسالات.

ولم تكن تفتخر بذلك فحسب، بل تفتخر أيضاً في أن أهل البيت (عليهم السلام)، فتحوا لهم باب الاجتهاد، حينما أمسه آخرون فأمرؤهم بالنظر، والتفكير، والبحث والتحقيق، في الأصول والقواعد التي وصلت إليهم^(٢)، والتي

علي لك كنز في الجنة، وأنت ذو قرنيها]. أنظر: أمالي الصدوق: ١٠٠، حصة الراعظين: ٢٩٦. إرشاد القلوب: ٤٢٣.

(١) الصافات: ٢٤.

(٢) كما في حديث: البرنظي، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: (إنما علينا أن نلقي عليكم الأصول وعليكم أن تفرعوا). وكذلك خبر: أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام): (علينا إلقاء الأصول وعليكم التفريع). أنظر: الكافي ٣: ٣٣ و ٨٣ و ٨٨، تهذيب الأحكام ١: ٣٦٣. الاستبصار ١: ٧٧ و ٧٨ و ١١٨. الحق المين: ٧. وسائل الشيعة ١٨: ٤١، باب ٤ من أبواب صفات القاضي، ح ٥١-٥٢. بحار الأنوار ٢: ٢٤٥، ح ٥٣-٥٤. الأصول الأصيلية: ٦٦.

لا تخالف العقل الصحيح، وعلموهم كيفية استنباط فروعها منها، وأيضاً في الفروع التي تحدث لهم في كل حين، وإرجاعها إلى أصولها، ليتضح ويتبين بذلك ما يحتاجونه من الأحكام الشرعية في الحوادث الواقعة لهم^(١).

وقد أشاروا الأئمة الأطهار (عليهم السلام) إلى ذلك:

تارة: من خلال تعليمهم طرق الجمع بين الأخبار المتعارضة والأخذ بالأمر المنع عليه، وعرضها على كتاب الله (عز وجل)^(٢)، إلى غير ذلك من المبررات^(٣).

(١) يقول الفاضل التوني (قدس سرّه) بعد ذكره الخبرين: [فإنّ هذين الحديثين الصحيحين: يدلّان على لزوم دمج الفروع إلى الأصول، وظاهر: أنّه لا معنى للتفريع إلّا إجراء حكم الأصول والكميات إلى الجزئيات والأفراد مطلقاً، بل لا يخفى صدق التفريع للأمور به في الإجراء إلى الأفراد المفترضة الفردية]. الوافية في أصول الفقه: ٢٩٤. ويقول الشيخ الحر العاملي (قدس سرّه) بعد ذكره الخبرين: [هذان الخبران تضمننا جواز التفريع على الأصول المسموعة، منهم والقواعد الكلية مأخوذة عنهم (عليهم السلام) لا على غيرها، وهذا موافق لما ذكرنا]. (وسائل الشيعة ٦: ٦٠).

(٢) قال الإمام أبو عبد الله الصادق (عليه السلام): [١] أنا أعلم عننا حديثان مختلفان فخذوا بما وافق منها القرآن، فإن لم تجدوا لها شاهداً من القرآن فخذوا بما جُمع عليه، فإنّ المجمع عليه لا ريب فيه، فإن كان فيه اختلاف وتساوت الأحاديث فيه فخذوا بأبعدهما من قول العامة فما وافق أخبارهم فذروه وما خالف أخبارهم فخذوه]. وأيضاً توجد هناك بعض الأخبار بهذا المضمون. أنظر: الكافي ١: ٨. عيون أخبار الرضا ١: ٢٢-٢٤. أمالي الطوسي ١: ٢٣٧. تهذيب الأحكام ٧: ٢٧٥. وسائل الشيعة ٢٧: ١١٨، باب ٢٩ من أبواب صفات القاضي. بحار الأنوار ٢: ٢٣٥. جامع أحاديث الشيعة ١: ٢٥٤.

(٣) أنظر: الحقائق الناضرة ١: ٩٤-٩٥. و ١٠: ٣٥-٣٦. جواهر الكلام ٥: ٢٠٣. التحفة السنّة: ١٤. مسائل فقهية: ٩١.

وأخرى: بإبطالهم التصويب، وإعلامهم بأن: «لله في كل واقعة حكماً يشترك فيه العالم والجاهل»^(١)، فمن أدركه أصاب، وإلا فقد اخطأ «إنَّ للمصيب أجرين وللمخطئ أجر واحد»^(٢)، حتى يبحث الناظر، ويبذل مجهوداً ليصيب الأحكام الواقعية.

وثالثة: «بأنَّ لله على الناس حجتين حجة ظاهرة وحجة باطنة فأما الظاهرة فالرسل والأنبياء والأئمة وأما الباطنة فالعقول»^(٣).

وغير ذلك من الأقوال التي بها فتحو باب الاجتهاد الذي يعتبر رمز بقاء الدين، وبه يؤم الخطأ، ورُشده إلى نحو الكمال، ويتقدّم العلم به إلى الأمام، ولا يتقدّم العلم إلاّ تحت سوء الاجتهاد^(٤).

(١) هذه الجملة تعتبر من جملة تلك الروايات الشائعة والمتواترة بالمعنى، والمتصيدة من مجموعة أخبار متواترة وردت عن المعصومين (عليهم السلام) وهذا ما تشير إليه كلمات جملة من الأعلام والمحققين. فقد وردت عندنا مجموعة من الروايات المتواترة عن ائمة أهل البيت (عليهم السلام) - وإن كانت مختلفة إلا أنها مشتركة في إفادة هذا المعنى - بأن: «لله في كل واقعة حكماً بينه لنبيه، وبينه النبي لأوصيائه من بعده»، وكذلك ما ورد عن النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «يا أيها الناس ما من شيء يقربكم من الجنة، ويباعدكم من النار إلاّ وقد أمرتكم به، وما من شيء يقربكم من النار، ويباعدكم من الجنة، إلاّ وقد نهيتكم عنه». (الكافي ٢: ٧٤، باب: الطاعة والتقوى). أنظر: الأصول الغروية في الأصول الفقهيّة: ٤٠٦-٤٠٧. فرائد الأصول ١: ١١٣-١١٤. تقريرات آية الله المجدد الشيرازي ١: ٣٤٣. أصول علم الأصول: ٣٢.

(٢) هذه الرواية من الروايات المشهورة عن النبي (صلى الله عليه وآله) وقد نقلها جملة من الأعلام في باب التخطة والتصويب. أنظر في ذلك: زبدة الأصول: ١٦٢. الفصول الغروية في الأصول الفقهيّة: ٤٠٧. فرائد الأصول ١: ٤١.

(٣) الكافي ١: ١٦/١٢، باب العقل والجهل.

(٤) أنظر: الكافي ١: ٨. الوافية في أصول الفقه: ٢٩٠-٢٩٤. تاريخ حصر الاجتهاد: ٤٠.

وعلى هذا الأساس نرى: أنَّ فقهاء مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) قد بذلوا جهداً كبيراً، واتوا بما لم يأتي به آخرون من كتب قيمة كثيرة في مختلف أبواب الفقه وأصوله، وتلاحقت آرائهم العلمية، ونظرياتهم، جيلاً بعد جيل، وصولاً إلى يومنا هذا، فإنَّ الفقه يتسع أكثر فأكثر في كلِّ يوم، وفي كلِّ زمنٍ من الأزمان.

ألاَّ أنَّه لا يخلو كلُّ نجاحٍ علميٍّ من نواقصٍ وشوائبٍ، وذلك من خلال نشوء الإفراط عند بعض، والتفريط عند آخرين، ممَّا أثر ذلك بوضوح في مسائل كثيرة ورثناها إلى يومنا هذا، ممَّا لا يترتب عليها فائدة، واختلاطها مع مسائل نافعة، لا سيما: أصول الفقه، والفقه - خصوصاً - ممَّا لا يخلُ منها.

فإنَّنا نرى في الفقه الإمامي أنَّ هناك أبحاثاً تُبحث في مسائل وفروع نادرة جداً، لم تكن موضع السَّعْيِ كالبُحْث في فروع متعلِّقة بالعلم الإجمالي تارةً في الفقه، وأخرى: في الأصول، تركا بحث المشهور عن وجوب القسمة على النبي (صلى الله عليه وآله) وبين أزواجه، وكذلك عن وظائف الإمام (عليه السلام) عند الظهور، وغيرها من الفروع الأخرى التي يتخذها الفقيه، ويطلع عليها في أبحاث متعددة من الفقه، وتُترك أبحاث مهمَّة يمكن الاستفادة منها في فروع كثيرة هي مورد ابتلاء في كلِّ حين.

(البجنوردي) القواعد الفقهية ١: في المقدمة. منتهى الأصول ٢: ٥٦٥. العاملي، بدر الدين، الحاشية على أصول الكافي: ٦٠-٦١. المازندراني، محمد صالح، شرح أصول الكافي ١: ٦١-٦٢.

(١) قال الفيض الكاشاني (قدس سرّه): [وليُعلم إنَّ علوم الأئمة (عليهم السلام) ليست اجتهادية ولا سمعية أخذوها من جهة الحواس، بل هو لدنية أخذوها من الله (سبحانه) بركة متابعة النبي (صلى الله عليه وآله)]. الأصول الأصلية: ٤٨.

فكأنه صارت هذه الأبحاث هي الأبحاث الأساسية التي لابد من بحثها قبل كل شيء في الفقه، مع أن هناك أبحاث أخرى تُترك لسنين لم تُبحث، ولم تُنقح إلا بنحو مختصر، وفي أبحاث بعنوان عرضي.

وما نحن فيه من هذا القليل، فإننا نجد: بأن البحث عن قاعدة الفراغ والتجاوز، يُعد من الأبحاث الاستطاردية في علم الأصول، ويأتي بصورة عارضة، ومن باب المناسبة في خاتمة الأبحاث الأصولية، ولم يُفسح لها المجال للبحث والتدقيق في الأبحاث الفقهية أيضاً، بل نجد أنها تُشار إليها بإشارات مما لا يمكن أن تكون إشارات ترتبط بأبحاث واسعة، وسيالة في أكثر من مورد.

مع إن هذه القاعدة تعتبر من القواعد المهمة في مجال بيان حال المكلف في مقام الشك بعد الفراغ والتجاوز، التي هي مورد تأكيد من قبيل أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، كما سيُتضح ذلك من خلال النزل في الأبحاث التفصيلية للمسألة.

قال السيد الخوئي (قدس سرّه): [هذا تمام الكلام في تعارض الاستصحاب مع قاعدة الفراغ، وحيث أن قاعدة الفراغ من القواعد المهمة، وتكون نظرية من جهات شتى، ينبغي صرف عنان الكلام إليها والتعبد بها من تلك الجهات استطراداً، وإن كان خارجاً عن محل الكلام]^(١).

وقال السيد الشهيد الصدر (قدس سرّه): [قد رأينا - في هذه جملة من البحوث المتعلقة بقواعد فقهية كقاعدة الفراغ والتجاوز، وأصالة المسألة لعدم ارتباطها بمباحث هذا العلم، وإنما تُطلب من مظانها في علم الفقه]^(٢).

وعلى هذا الأساس، فلو تمعنّا ودققنا مفاصل هذه القاعدة لوجدناها تحتوي على جواهر كثيرة مكنوزة تحتاج إلى مَنْ يخرجها بالفاظٍ عذبة، ومنهجية مريحة

(١) مصباح الأصول ٣: ٢٦٦.

(٢) الهاشمي، محمود، بحوث في علم الأصول ٦: ٣٦٢.

ومثينة، وهذا ما سعينا إليه في هذا الكتاب، وجهدنا قدر إمكاننا لنخرج تلك الجواهر، ونبرزها إلى الخارج، وقد حاولنا السير مشياً بهذا الاتجاه على أن نوفّق لإنجاز السير منه بإذنه تعالى.

وبغية وضع القارئ في صورة البحث ومفاصله لابدّ من الإشارة إلى نقاط أساسية:

النقطة الأولى: في بيان المسألة محل البحث

لا نكون مبالغين إذا قلنا: بأنّ البحث عن قاعدة الفراغ لا يقل أهمية عن سائر القواعد النهائية الأخرى المشابهة لها، نظير قاعدة التجاوز^(١)، وقاعدة اليد وأصلالة الصحة، وهما من القواعد التي وقع البحث والتحقيق فيها في كلمات الأعلام، فإننا لو قلنا في كلمات الأعلام وما قدّمه لنا من الأبحاث المهمة والدقيقة في هذه القاعدة - ونخصّوصاً عند المتأخرين منهم - لعرفنا أنّ هذه القاعدة لا تقل أهمية عن سائر القواعد الأخرى، إذ إنّها قاعدة سيّالة تلعب دوراً مهماً في تحديد الموقف العملي للمكفّ عند الشكّ في تمامية العمل المأني به، أو بعد الفراغ منه، باعتبار أنّ موردّها هو تمام العمل ابتلاء به عادة، وهذا ما سنقف عليه في القادم من البحث.

النقطة الثانية: في بيان أهمية وضرورة البحث

بالرغم من أنّ الأعلام تناولوا البحث عن هذه القاعدة في كتبهم الفقهية والأصولية، وفي بعض الكتب المؤلفة لخصوص القواعد الفقهية - كما عليه بعض المتأخرين - انطلاقاً من الأهمية الكبيرة التي وجدوها فيها، إلّا أنّ البحث

(١) على القول بتعدد القاعدتين، وهو الرأي المشهور، قال من قال باتحاد القاعدتين، كما سيأتي بحثه في الفصل الثاني.

عن هذه القاعدة يعدُّ ضرورياً من جهة استيعاب كافة جوانبها المرتبطة بها، التي أشرنا إلى بعض منها في النقطة الأولى، وسنشير إلى البعض الآخر في مطاوي البحث، كما أنَّ استيعاب ما قيل بشأن هذه القاعدة بشكلٍ منهجيٍّ ومنظمٍّ - وذلك لتسهيل عمل الباحث، أو المحقق، للاستفادة من تلك الأقوال، والآراء بشكلٍ واضحٍ وبسيطٍ - يعدُّ ضرورياً للبحث عن هذا القاعدة وتحقيقها.

النقطة الثالثة: في بيان الهدف من وراء البحث

إنَّ الميزة البارزة في كتابنا هو دقَّة الأبحاث وعمقها من جانب، وشموليتها واستيعابها من جانب آخر، هي ثريَّة من هاتين الناحيتين. من هنا ومما قلناه في السابق، إنَّ هناك جواهر لهذه القاعدة مكنوزة لا بدَّ من إخراجها، وإنَّا نسعى لتكون من المخطوطين بإخراج تلك الكنوز المخفية في الأبحاث التي طرحتها كلمات الأعلام في كتبهم المتنوعة، فإنَّ بيان الهدف المكنون من وراء هذا البحث يمكن بيانه من خلال أمور ثلاثة:

١- الوصول إلى بيان حقيقة هذه القاعدة السيالة الماتعة مورداً لأبحاث الأعلام، والتي تعدُّ من القواعد الأساسية التي اعتمدها الفقهاء في عملية استنباط الأحكام الشرعية.

٢- الوصول إلى بيان المدرك الصحيح الذي اعتمد عليه الأعلام في بيان حقيقة القاعدة.

٣- الوصول إلى أهم تطبيقاتها الفقهية، وهل هي مختصةٌ لبعض الأبواب، أم أنَّها شاملةٌ للجميع.

النقطة الرابعة: في بيان سابقة البحث

وقعت هذه القاعدة مورداً للبحث (بنحو بيان حكم جزئي، وبنحو

مجمّل)، في كلمات القدماء من الأعلام، إلا أنّها اشتهرت وأخذت تتّضح معالمها الجوهريّة شيئاً فشيئاً عند المتأخّرين من علمائنا الأعلام.

فلو نظرنا إلى كلمات الشيخ الأنصاري (قدس سرّه) ومن جاء بعده كالسيدّ اليزدي (قدس سرّه)^(١)، والمحقّق النائيني والمحقّق العراقي والسيدّ الخوئي (قدس أسرارهم)، وغيرهم من الأعلام، فإنّنا نجد أنّهم قد عقدوا أبحاثاً مهمّة بخصوص هذه القاعدة، حتّى أنّ الشيخ الأنصاري (قدس سرّه) عقدها في راضع سبعة في كتابه (فرائد الأصول)، والمحقّق النائيني والمحقّق العراقي والسيدّ الخوئي (قدس أسرارهم) بحثوها ضمن عدّة جهات، إلاّ أنّه بالرغم من هذا العطاء الجليل الكبير الذي أعطوه لنا، فإنّها لم تبحث بصورة مستقلّة، في مؤلّفات خاصّة، بل إنّنا نلاحظ ضمن أبحاث تُعرف بأبحاث الخاتمة في الكتب الأصوليّة، ولم نجد هناك من ألبس وبحثها في كتاب مستقلّ، أو رسالة مستقلّة إلاّ في زماننا هذا على يد بعض الأعلام المحقّقين المعاصرين^(٢)، مع أنّ البحث في هذه القاعدة له مجاله الواسع، والكبير - كما سيّبينه -.

وبعبارة أخرى: من الناحية الزمنية في مجال بحث هذه القاعدة، نجد أنّ البحث والتحقيق فيها أخذ نحو التطوّر والسمو في زمن أعلامنا المتأخّرين، بالرغم من وجود جذورها في كلمات أعلامنا المتقدّمين ولا يخفى أنّ بذور هذه المحاولة في الواقع هي: حصيلة عدّة أبحاث قدّمتها

(١) للتوضيح: إنّ السيدّ اليزدي (قدس سرّه) في خاتمة كتاب الصلاة من (العروة الوثقى)

ذكر مسائل عديدة تحت عنوان فروع العلم الإجمالي، وهي من المسائل الفقهية المهمة، والتي تبثني على أمرين: الأوّل: قاعدة الفراغ والتجاوز، والثاني: حديث لا تعاد.

(٢) السيد محمود الهاشمي في كتابه (قاعدة الفراغ والتجاوز).

لنا الأعلام الكبار، الذين لهم باعٌ في هذا المجال، وذلك في كتبهم المكتوبة التي خلّفوها لنا، والتي تُعتبر كنزاً من الكنوز التي بها يصل الإنسان إلى ما يطلبه ويريد أن يصل إليه، وكذلك أصحاب التحقيق والتدقيق، مع إضافة إرشادات جملة من الأساتذة الذين لهم نظرةٌ تحقيقيّة في هذه المجال، كلّ ذلك جعل لنا حصيلة من الأبحاث التي نقدّمها للقارئ الكريم للاستفادة منها، ولنكون بذلك قد شاركنا الحوزة العلميّة في هذا الميدان، وخفّفنا عن كاهلنا قسماً من المسؤولية التي نضعها في أعماق قلوبنا، علماً أنّنا حاولنا أن نبذل ما بوسعنا لنجمع ما يُمكن أن يحصل من مفهوم كلام الأعلام من القول في هذه القاعدة، بمعنى: أن بحثنا في هذه القاعدة هو في الحقيقة يعتمد على بيان نظرة الأعلام وكلماتهم، واستدلالهم حول حقيقة هذه القاعدة، وبيان جهّتي الاشتراك، الافتراق فيما بينهم.

ولا يسعنا في نهاية هذه المقدّمة إلا أن نشكر الله تعالى، أن يُلهمنا توفيقه وسعادة طريقه، علّنا بذلك نساهم في تشييد أبحاث هذه القاعدة لتسهيل مهمّة الدارسين، ونسأل الله العليم أن يوفّقنا جميعاً لما فيه رضا أهل الحق وأوليائه، وحبّته من عباده أجمعين.

وما توفّيقني إلا بالله العزيز الحكيم.

فهرس المحتويات

قاعدة الفراغ وتطبيقاتها الفقهية

٣	الإهداء
٤	والدي
٦	المقدمة
١٢	النقطة الأولى: في بيان المسألة محل البحث
١٢	النقطة الثانية: في بيان الغاية وضرورة البحث
١٣	النقطة الثالثة: في بيان الهدف من وراء البحث
١٣	النقطة الرابعة: في بيان سابقة البحث

الفصل الأول

بحوث تمهيدية

١٨	البحث الأول: شرح مفردات قاعدة الفراغ لغةً واصطلاحاً
١٨	المطلب الأول: في بيان معنى القاعدة لغةً واصطلاحاً
١٨	القاعدة لغةً
١٩	القاعدة اصطلاحاً
٢١	المطلب الثاني: في بيان معنى الفراغ لغةً واصطلاحاً

٣٢٢ قاعدة الفراغ وتطبيقاتها الفقهية

٢١ الفراغ لغةً

٢٢ الفراغ اصطلاحاً

٢٤ أقسام الفراغ

٢٩ المطلب الثالث: في بيان المقصود من قاعدة الفراغ

٣١ البحث الثاني: قاعدة الفراغ قاعدة أصولية أم قاعدة فقهية؟

٣١ المطلب الأول: ضابطة القاعدة الأصولية والقاعدة الفقهية

٣١ الجهة الأولى: في بيان ضابطة المسألة الأصولية

٣٨ البيان التفصيلي للمسألة

٥٩ الجهة الثانية: في بيان ضابطة المسألة الفقهية

٦١ في مقام بيان النسبة بينهما

٦٣ الجهة الثالثة: في بيان الفرق بين القاعدة الأصولية والقاعدة الفقهية

الجهة الرابعة: في بيان ثمر التفرقة بين القاعدة الأصولية والقاعدة

٧٠ الفقهية

٧٢ المطلب الثاني: في بيان القول بأصولية القاعدة أو تفهيمتها

٧٥ البحث الثالث: في بيان أن قاعدة الفراغ من الأمارات أو الأصول العملية

٧٥ أمّا ما يتعلق بالنقطة الأولى:

٧٦ أصول الفقه عند المذاهب الأربعة

٩٧ البيان التفصيلي للمسألة

فهرس المصادر والمراجع	٣٢٣
المطلب الأول: في بيان الفرق بين الأمانة والأصل العملي	٩٧
خلاصة الكلام في هذا المطلب:	١١١
المطلب الثاني: ثمرة القول بأن قاعدة الفراغ من الأمارات أو من	
الأصول العملية:	١١٢
الجهة الأولى: في بيان أن قاعدة الفراغ إماره، أم أصل عملي	١١٢
الجهة الثانية: في بيان ما يترتب على القول بأن قاعدة الفراغ إماره، أو	
أصل عملي	١١٧
خلاصة الكلام في هذا المطلب:	١٢٠
البحث الرابع: الجذور التاريخية للمسألة	١٢١

الفصل الثاني

حقيقة قاعدة الفراغ والخرق بينها

وبين القواعد الأخرى

تمهيد	١٢٦
البحث الأول: في بيان موضوع القاعدة وما يشترط في جريانها	١٢٧
المطلب الأول: في بيان نحو الشك المأخوذ في موضوع قاعدة الفراغ	
المطلب الثاني: في بيان ما يشترط في جريان قاعدة الفراغ	١٣٤
الجهة الأولى: في اشتراط غلبة الالتفات حين العمل، وعدمه ...	١٣٤
الجهة الثانية: في اشتراط الدخول في عمل آخر، وعدمه	١٤٦

٣٢٤ قاعدة الفراغ وتطبيقاتها الفقهية

الجهة الثالثة: في جريان القاعدة عند احتمال الترك عمداً وعدمه ١٥٧

البحث الثاني: في بيان مدى شمولية القاعدة أو عدم شموليتها ١٦١

المطلب الأول: في بيان مدى شمول القاعدة للشبهات الحكمية وعدمه ١٦١

المطلب الثاني: في بيان مدى شمول القاعدة لأجزاء العبادة وعدمه ١٦٥

المطلب الثالث: في بيان مدى شمول القاعدة لأجزاء أجزاء العبادة

وعدمه ١٦٩

المطلب الرابع: في بيان مدى شمول القاعدة لشرائط العبادة وعدمه ١٧٥

المطلب الخامس: في بيان مدى شمول القاعدة لجميع أبواب الفقه

وعدمه ١٧٩

البحث الثالث في بيان النسبة بين القاعدة وغيرها عند التعارض ١٨٨

المطلب الأول: النسبة بين قاعدة الفراغ والاستصحاب ١٨٨

خلاصة الكلام في هذا المطلب ١٩٦

المطلب الثاني: النسبة بين قاعدة الفراغ والنية ١٩٧

البحث الرابع الفرق بين قاعدة الفراغ والقواعد الأخرى المسماة بها ٢٠٠

المطلب الأول: في بيان الفرق بين قاعدة الفراغ وقاعدة التجاوز ٢٠٠

الجهة الأولى: في بيان أن قاعدة الفراغ والتجاوز، قاعدتان أم قاعدة

واحدة ٢٠٠

خلاصة الكلام في الجهة الأولى ٢١٢

فهرس المصادر والمراجع	٣٢٥
الجهة الثانية: في بيان الفرق بين القاعدتين على تقدير التعدد ومفاد	
كلّ منهما.....	٢١٢
المطلب الثاني: في بيان الفرق بين قاعدة الفراغ وقاعدة أصالة الصحة	٢١٥
خلاصة الكلام في هذا المطلب:	٢١٨

الفصل الثالث

في بيان مدرك قاعدة الفراغ

تمهيد	٢٢٢
النقطة الأولى:	٢٢٢
النقطة الثانية:	٢٢٣
النقطة الثالثة:	٢٢٦
النقطة الرابعة:	٢٢٧
البحث الأول في بيان ما يُستدل به على القاعدة من الروايات الستة	٢٢٨
الرواية الأولى: رواية زرارة	٢٢٩
الرواية الثانية: رواية إسماعيل بن جابر	٢٣١
الرواية الثالثة: موثقة محمد بن مسلم	٢٣٦
الرواية الرابعة: رواية ابن أبي يعفور	٢٣٩
الرواية الخامسة: رواية بكر بن أعين	٢٤٣
الرواية السادسة: رواية محمد بن مسلم	٢٤٥

٣٢٦ قاعدة الفراغ وتطبيقاتها الفقهية

البحث الثاني في بيان ما يستدل به على القاعدة بالروايات الخاصة ٢٥٠.....

المطلب الأول: في بيان الأخبار المختصة بالشك في الأثناء ٢٥٠.....

الرواية الأولى: رواية حماد بن عثمان ٢٥٠.....

الرواية الثانية: رواية محمد بن مسلم ٢٥١.....

الرواية الثالثة: رواية عبد الرحمن ٢٥٢.....

المطلب الثاني: في بيان الأخبار المختصة بالشك بعد الفراغ ٢٥٣.....

الرواية الأولى: رواية محمد بن مسلم ٢٥٣.....

الرواية الثانية: أيضاً لمحمد بن مسلم ٢٥٣.....

المطلب الثالث: في بيان بعض الروايات الأخرى المتفرقة ٢٥٤.....

المطلب الرابع: في بيان بعض الروايات الأخرى المختلف فيها ٢٥٦.....

البحث الثالث في بيان ما يستدل به على قاعدة الفراغ من الأدلة الأخرى كالسيرة

العقلانية وغيرها

المطلب الأول: الاستدلال بالسيرة العقلانية على قاعدة الفراغ ٢٦٠.....

الجهة الأولى: في بيان المقصود بالسيرة العقلانية ٢٦١.....

الجهة الثانية: في بيان مدى صحة الاستدلال بالسيرة العقلانية على قاعدة

الفراغ ٢٦١.....

المطلب الثاني: في بيان الاستدلال على قاعدة الفراغ ببعض الأدلة

الأخرى ٢٦٥.....

فهرس المصادر والمراجع ٣٢٧

الدليل الأول: سيرة المشرعة ٢٦٥

الدليل الثاني: الإجماع ٢٦٦

الدليل الثالث: حجّيتها لإفادتها الظن ٢٦٨

الدليل الرابع: حجّيتها بملاك أصالة الصحّة ٢٦٩

الدليل الخامس: الاستدلال عليها بأدلة نفي العسر والحرج ٢٧٠

الفصل الرابع

في بيان بعض التطبيقات الفقهية

قاعدة الفراغ

توطئة ٢٧٤

البحث الأول في بيان بعض التطبيقات الفقهية لقاعدة الفراغ في باب العبادات ٢٧٥

المطلب الأول: تطبيقات قاعدة الفراغ في باب الصلاة ٢٧٥

الجهة الأولى: من تعلق به اليقين والشكّ بعد الفراغ من الصلاة ٢٧٦

الجهة الثانية: الشكّ بعد الفراغ في الركن وغيره ٢٧٧

الجهة الثالثة: انقلاب الشكّ من وجوب الركعتين إلى الواحدة في البناء ٢٧٧

الاحتياط، أو بعده ٢٧٧

الجهة الرابعة: الشكّ في الصلاة بعد الفراغ منها ٢٧٧

الجهة الخامسة: الشكّ في الإخلال ببعض الأفعال في الصلاة ٢٧٨

الجهة السادسة: مسائل في الشكّ من باب الصلاة في ما يرتبط

٣٢٨ قاعدة الفراغ وتطبيقاتها الفقهية

٢٧٨ بالتشهد بعد الفراغ

٢٧٨ الجهة السابعة: الشك في التسليم بعد الفراغ

٢٧٩ الجهة الثامنة: الشك في صحة الجزء الواقع وفساده

٢٧٩ الجهة التاسعة: الشك في عدد الركعات بعد الفراغ

٢٧٩ الجهة العاشرة: الشك في صحة صلاة الميت بعد الفراغ

٢٨٠ الجهة الحادية عشرة: الشك في صلاة الجماعة

٢٨١ الجهة الثانية عشرة: الشك في صلاة المسافر

المطالع ستاني: في بيان تطبيقات قاعدة الفراغ في باب الطهور، أو

٢٨٣ الطهارة

الجهة الأولى الشك في الطهارة في حدث أو نية أو واجب بعد الفراغ ٢٨٤

الجهة الثانية: التوضؤ أو الاغتسال بأحد المائتين والعلم بنجاسته

٢٨٤ أحدهما بعد الفراغ

الجهة الثالثة: إذا توضأ وضوءين وعلّم أحدهما، ثمّ علم بحدوث

٢٨٥ حدث بعد أحدهما

الجهة الرابعة: إذا كان متوضئاً وحدث منه بعد صلاة وحدث، ولا

٢٨٥ يعلم أيهما المقدم

الجهة الخامسة: التيقن بعد الفراغ من الوضوء بترك جزء منه ولا

٢٨٥ يدري أنه واجب أم مستحب

فهرس المصادر والمراجع	٣٢٩
الجهة السادسة: الشك في ترك جزء أو شرط في الوضوء.....	٢٨٦
الجهة السابعة: الشك في المسوغ من جبيرة أو تقيّة بعد العلم به بعد الفراغ.....	٢٨٦
الجهة الثامنة: التيقن بعد الوضوء انه ترك منه جزءاً أو شرطاً أو أوجد مانعاً ثم تبدّل يقينه بالشك	٢٨٧
الجهة التاسعة: الشك في فعل من أفعال الوضوء	٢٨٧
الجهة العاشرة: من توضأ وضوءين وصلى بعدهما، ثم ذكر خلافاً في أحد الصلاتين	٢٨٧
الجهة الحادية عشرة: لو صلى بكل من الوضوءين وتيقن الحدث بعد واحدة من الطهارتين	٢٨٩
الجهة الثانية عشرة: الشك بعد الفراغ من الصلاة في إتيان الوضوء.....	٢٨٩
الجهة الثالثة عشرة: من شك في صحّة صلاة الظهر بعد الفراغ للشك في تحقّق الطهارة من الحدث	٢٩٠
الجهة الرابعة عشرة: من شك في صحّة غسل الوجه بعد التحول في غيره.....	٢٩٠
الجهة الخامسة عشرة: من شك في صحّة وفساد العضو المغسول	٢٩١
المطلب الثالث: في بيان تطبيقات قاعدة الفراغ في باب الصوم	٢٩١
الجهة الأولى: الصيام بزعم عدم الضرر مع انكشاف الخلاف ...	٢٩٢

..... ٣٣٠	قاعدة الفراغ وتطبيقاتها الفقهية
..... ٢٩٢	الجهة الثانية: في قضاء الصوم مع الجنابة
..... ٢٩٣	المطلب الرابع: تطبيقاتها في باب الحج
..... ٢٩٣	الجهة الأولى: ما يرتبط بالشك في عدد الأشواط وصحتها بعد الفراغ
..... ٢٩٣	الجهة الثانية: ما يرتبط بالنذر في الحج مطلقاً من غير مقيد بزوال الاستطاعة
..... ٢٩٥	الجهة الثالثة: الشك في أصل وجود التلبية وتحققها وتقدم التلبية وتأخرها على ما يوجب الكفارة
..... ٢٩٦	الجهة الرابعة: من شك في الطهارة بعد الفراغ من الطواف
..... ٢٩٧	الجهة الخامسة: الشك في عدد الأشواط بعد الفراغ من الطواف والتجاوز من محل
..... ٢٩٧	الجهة السادسة: فيما يتعلق بالشك في الطواف
..... ٢٩٨	المطلب الخامس: في بيان تطبيقات قاعدة الفراغ في باب الاجتهاد والتقليد
..... ٢٩٨	الجهة الأولى: شك المكلف في صحة تقليده بعد أن أتى بأعماله
..... ٢٩٩	الجهة الثانية: شك المكلف في أن أعماله هل كانت مطابقة للواقع، أم لا
..... ٣٠٠	الجهة الثالثة: إذا صام أو صلى مدة من الزمان ثم شك في أنه هل أتى بها عن التقليد الصحيح، أو لا

فهرس المصادر والمراجع ٣٣١

البحث الثاني في بيان بعض التطبيقات الفقهية لقاعدة الفراغ في باب المعاملات ٣٠٢

تمهيد: ٣٠٣

المطلب الأول: في بيان تطبيقات قاعدة الفراغ في باب البيع ٣٠٤

المطلب الثاني: في بيان تطبيقات قاعدة الفراغ في باب النكاح ٣٠٥

المطلب الثالث: في بيان تطبيقات قاعدة الفراغ في باب القضاء ٣٠٦

خاتمة البحث ٣٠٩

فهرست المصادر والمراجع ٣١٢

فهرس المحتويات ٣٢١

www.ketab.ir